الأحزاب
قرار ثوري نخوض به

المصدر: 19-11-1976

بكلم: صبري أبو المجيد

• نجاح الأحزاب في أداء رسالتها الوطنية أمانة في عنقل كل مصرى وكل مصرية
• كل حزب حر في أن يمارس نشاطه الوطني في حدود القوانين والدستور
• من حق كل حزب أن يعمل لكي يصل يوماً إلى تسلم الحكم

في مقدمة ما يبعث على الرضا والسعادة أن يؤمن المرء برأى ما وأن يتحمل الكثير، الكثير من أجل الدفاع عن هذا الرأى، ثم تجىء الأيام - ولو بعد مرور عشرين سنة - لتؤكد أنك كنت على حق أيضاً يوح ضحية بكل ما تملك من أجل الدفاع عن هذا الرأى، لقد كنت كمواطنى مصرى في قمة السعادة يوم الخميس الماضي وأنا أجلس في شرفة الصحافة بمجلس الشعب استمع إلى السبسي القائد محمد أنور السادات، وهو يعلن باسم الشعب تحليل التنظيمات السياسية الثلاثة إلى أحزاب ابتداء من 11 نوفمبر 1976، ولقد كان لي مع الدعوة إلى قيام أحزاب جديدة قصة تعود إلى يونيو عام 1955 عندما طلبت قيادة الثورة إلى كل مواطن واع أن يتكلم وان يقول كلمته في نظام الحكم بعد أن تنتهى فترة الانتقال في يناير 1956، ورأيت أن من واجبى كصحفي أن أقف على رأى الشعب في هذا الموضوع الخطير، وذهبت مع مجموعة ضخمة ممكن تطوعوا لمعاونتي في أداء ذلك الواجب الوطني الكبير إلى كل مكان، وإلى كل طائفة واستثنيت ألاف من المواطنين والمواطنين أراهم بكل صراحة بعد أن أمنتهم على السرية التامة لهذا الاستفتاء، واجتمعت لدى عشرة آلاف ورقة استفتاء خرجت من دراستها وتحليلها، وتصنفها ببعض النتائج، التي قمت بعرضها على الشعب في "المصادر" ورفعها إلى قادة الثورة وكان أول الأسئلة، التي وجهتها إلى العشرة آلاف المصري، الذين سألتهم رأيهم في نظام الحكم بعد فترة الانتقال والسؤال التالي:

هل ترى قيام حياة برلمانية:
• لا تستند إلى أحزاب.
• تستند إلى حزب واحد.
• لا إلى حزبين.
• إلى أكثر من حزبين؟
وكانت نتائج الإجابة عن هذا السؤال أن 3.5% قالوا بحياة برلمانية لا تستند إلى أحزاب وان 1.05% قالوا بحياة برلمانية تستند إلى حزب واحد و4.1% قالوا بحياة برلمانية تستند إلى حزبيين، أما الأكثرية الساحقة من العشرة آلاف مصري الذين أشاروا في الاستفتاء والتي كانت تتمثل من مجموع الأراء فقد رأوا أن تقوم الحياة البرلمانية مستندة إلى أكثر من حزبيين، وكان من ملاحظات الجماعات التي حرصت على تسجيلها في الموضوع: أن بعض الناس، شطبوا على هذا السؤال برتبته لأنه لا يريد قيام حياة برلمانية أصلا ونسبة هذا الرأى، كما قالت - لا تذكر - ، وأن بعض أصحاب الرأى الأول قد تحظى اتفق أن إجاباتهم لا تعني الاستغناء عن الأحزاب بانثا وانما يرى قيامها بعد قيام الحياة البرلمانية بالفعل، وأن بعض أصحاب الرأى الرابع - رأى الأغلبية - اشترتق قيام أحزاب جديدة، غير الأحزاب السابقة تعتمد على البرامج المدروسة لا على الأشخاص، وبمجرد نزول “المصور” إلى الأسواق: قامت الدنيا ولم تقم، ومصدرة المصور، وجمع الاعداد التي نزلت من ائتم الباعة والجمهور / قبض على في دار الهلال بعد كثير من عمليات الضرر، والإهانة ساقونى إلى المباحث العامة في وزارة الداخلية والثورة في عام تحقيق معنى، ومع استنذانا الكبير فكرى ابسطة. وبالرغم من أن النائب العام وقتنت - الاستنذام على نور الدين - قد أمر بالافقراد عن الا وانى تعلق إلى أفعى مكان امتهنت فيه كرامة الإنسان المصري وقائيى به سجن البوليس الحربي، مكان نزل فيه إلى ما تحت الأرض، باكثر من مائة درجة. مكان تربى فيه الحشرات السامة بكميات وفيرة وخلق أذى دماء المسجونين. .. العسكري الآسر بقاهم الطويلة الرهيبة، وقد تجرد من جمع ملابسه، كما ولدته أمه وقد تجهز بين الزنازين متباهيا بفطاعته وفظاظته مستعدًا لليتنفذي ما يصدر إليه من أوامر وغير ذلك من الأمور المحزنة والمؤلمة، التي يندي لها حققية جبين الإنسان في كل زمان ومكان. أمر واحد أحترس على ذكره الآن هو أنه عندما ساقونى إلى أحمد أنور قائد البوليس الحربي، للتهيئيق معي مرة أخرى بعمهته ومعرفة رجاله، وبأسلوب أخرى مستحدث للغاية قلت له وكرت أنتبه من هول ما رأيت، وما لقيت: أنت لم افعل أكثر من أنني نقلت وأبنتى وأصحاب ونزاية رأى الجمهراة في نظام الحكم بعد فترة الإنتقال وأنا أحب بأن أنشق علمًا وفي ميدان عابدين.

الإتحاد الإشتراكي هل يلغي أو يجب أن يبقى كممثل لتحالف قوى الشعب العامل والوعاء الذي يحكم العمل الوطني؟
هل لأبد من صدور قانون جديد ينظم عملية قيام الأحزاب كما ينظم العلاقة بينها وبين الاتحاد الإشتراكي؟

إبتهاناً صعباً جديداً

علاقة الصحافة المملوكة للشعب بالأحزاب وضرورة إصدار صحف حزبية جديدة للأحزاب الثلاثة القائمة؟

هل يمكن قيام علاقة تربط بين الأحزاب الجديدة وخاصة في مجال السياسة الخارجية؟

القانون الأساسي لمجلس نواب عام 1882 الصادر في 8 فبراير نصوص صريحة في أن النواب أحرار في أرائهم ومتمتعون بالحصانة البرلمانية وكل نائب يعتبر وكيلًا عن عموم القرتر المصري لا عن الهيئة التي انتخبته فقط والوزراء مسئولون بالتضامن مع المجلس والحكومة حق حل المجلس عند اختلافها معه في الرأي ولكن رأي المجلس الجديد واجب الاعتراف والقانون الانتخاب ينقلي على بدأ الاجتماع контакт لكل مصري يبلغ من العمر واحداً وعشرين سنة والمجلس مكون من 125 نائب، 12 منهم من مديرات أسوان والسودان ويجمع فقهاء الدستور على أن ذلك النظام كان نظاماً برلمانياً صحيحاً وأنه كما يقول أستاذنا د. سيد صبري المرة الأولى في التاريخ الدستوري المصري التي يظهر فيها نظام برلماني ذا التكوين في نواحيه الحيئة وقائم على أساس الديمقراطية وإدارة الأمة.

وحتى بعد سيطرة الاحتلال البريطاني على مصر، وعودة الحكم المطلق إليها ممثلاً في المعتمدين البريطانيين كرومر وجورست وكشانر إلا أن حلقات النظام البرلماني لم تتقطع إلا في بعض الأوقات القصيرة، حقيقة كان النظام النبيبي بصورة ناقصة فيما كان يطلق عليه مجالل شؤون القوانين ثم الجمعية التشريعية التي لم تتجدم منذ إعلان حمايتها على مصر في 19 ديسمبر 1914 ولكن ذلك النظام البرلماني الناقد لم يتوقف عن خدمة مصر وخاصة في الأوقات التاريخية الحاسمة مثل رفض مشروع مد اعتبار قناة السويس.

وإذا كان الحزب الوطني في أيام إسماعيل باشا وتوقف باشا قد رفع شعار مصر للمصريين فإنه لم يرفع هذا الشعار ضد العرب كما تصور بعض الجهلة والمغرضين من الكتيب والمؤرخين وإنما رفعه ضد الأتراك والشريكس، والعناصر الأوروبية التي كانت قد بدأت تحرز بعض المكاسب الاقتصادية في البلاد المصرية ويعتبر الحزب الوطني من أقدم الأحزاب في العالم بل ومن أقدم الأحزاب الثورية على الإطلاق لأنه هو الذي مهد وقاد ثورة 1881 التي سميت بالثورة العرابية، وعندما عصف
الاحتلال البريطاني بكل شى في مصر وألغى الجيش وبخض الأسطول المصري بأبخس الأثمان وأقفل المصانع الحربية وعندما ألغى الصحفيين وطبع الصحف بجرة قلم وعندما حرم قيام تنظيمات شعبية وأقام المحاكم المخصوصة و. وظ أن الامر قد أستنب له في مصر وأن مصر لا محالة سوف تصبح ذرة جديدة في التاج البريطاني، غير أن أصالة شعبيا، وعمسته قد جعلت أحلامه تبدد فكان أن عادت الحركة الوطنية من جديد في أخريات القرن التاسع عشر وأواحل القرن العشرين بزجامة مصطفى كامل.

وقد كان من رأى مصطفى كامل أن الحركة الوطنية المصرية وهي تخوض أعنف معاركها ضد الاحتلال البريطاني لا ينبغي لها أن تنمزق وأن القوى الوطنية المصرية التي راحت تلعب أخطر الأدوار مع مطلق القرن العشرين يجب أن تتوحد ولا تتفتت وذلك كان يعارض قيام الأحزاب وأكثر من مرة عبر عن رأيه هذا خاصة عندما كتب إلى محمد فريد إلى مدام جولييت أد مؤكدًا رغبته في عدم إعلان تكوين حزب جديد غير أن الخديو عباس حلمي الثاني وقد كانت له تطلعاته الكبيرة كحاكم قد سار في طريق تكوين حزب له خطوات كبيرة فاختار الشيخ علي يوسف صاحب صحيفة المؤيد ليرأس حزب الإصلاح على المبادئ الدستورية الذي كان يدوره صناع الخديو وكان أن دفع الاحتلال البريطاني بدوره أيضاً بعض الإقطاعيين الكبار المناوين للحركة الوطنية بقيادة مصطفى كامل والسائرين في فلك الاستعمار البريطاني كمحامدن سليمان باشا وغيرهم من المساهمين في إصدار صحيفة الجريدة إلى إنشاء حزب الأمة أو حزب الأعيان وكبار الملك وكان الحزب لم يتردد أبداً في التعبير عن رأيه وفوق مقدمتها رأى في الاحتلال البريطاني "هذى هو خافة أنت به ظروف سببية مرتية وتهب به ظروف سببية مرتية كذلك وكان رأيه في الأمة إنها لا تتكون من أفراد بـ" مـ مع العائلات والأعيان هم رؤساء الأمة الطبيعيين لأنهم رؤساء العائلات وكذلك رأيه في تطرف الجمهور حيث لا يوفاق الحزب على هذا التطرف لأنه يؤدي إلى العناد والقوة من جانب الاحتلال البريطاني القوى ولانها نظام الإنجليز إذا لم تعترف بالتحسن المادي والإداري الذي وصل إلى مصر في عهد الاحتلال وكان أن أجبر مصطفى كامل على الجهر بإنشاء الحزب الوطني والدعوة إلى إبعادة أول جمعية عمومية له في 27 ديسمبر 1907 أى قبل وفاة مصطفى بشهر واحد وبضعة أيام.

والجدير بالذكر أن نشأة الأحزاب المصرية الثلاثة الأولى في تاريخ الحركة الوطنية المصرية التي انبعتت من جديد مع مطلع القرن العشرين كانت متداخلة ولعلها المرة الأولى في تاريخ الأحزاب في العالم أن تكون الأحزاب الثلاثة نابعة من تجمعات صحافية فجرية المؤيد كانت متطلباً لحزب
الإصلاح على المبادئ الدستورية بزعامة الشيخ على يوسف وصحيفة الجريدة كانت المنطلق للحزب الوطني برئاسة مصطفى كامل صاحب اللواء وإذا كان الحزب الوطني هو الذي قاد الحركة الوطنية المصرية بعد فشل الثورة العربية فإن الوفد المصري هو الذي قاد الحركة الوطنية المصرية منذ قيام ثورة 1919 حتى قيام ثورة 23 يوليو 1952 وإذا كان الوفد المصري هو الذي قاد تلك الحركة فإن تلك الانتقادات الخطيرة التي حدثت في القيادة الوفدية هي التي أضعفت تلك الحركة فلاً جدالاً، أن خروج بعض أعضاء الوفد المصري على قيادة سعد زغلول نتيجة للخلاف الذي نشب بينه وبين علوي يكن باشا هو الذي أدى إلى قيام حزب الأحرار الدستوريين في 20 أكتوبر 1922 برئاسة علوي يكن باشا وقد خلفه في رئاسة الحزب عبد العزيز فهمي، محمد محمود، ود. محمد حسين هيكل، وإخراج محمود النقلاني من الوزارة الوفدية في 3 أغسطس 1937 ثم إخراجه من الوفد في سبتمبر 1937 وخروج أحمد ماهر هو الذي أدى إلى تأليف حزب الهيئة السعيد برئاسة أحمد ماهر وكذلك فصل مكرم عبيد من الوزارة الوفدية في مايو 1942 وفضله هو وراجع حنا من الوفد في يوليو 1942 هو الذي أدى إلى تأليف حزب الكتلة الوفدية برئاسة مكرم عبيد لأي أن الأحزاب الثلاثة التي كانت تتناوب الحكم خلال الفترة من عام 1923 إلى يوليو 1952 كانت في الغالب منتمية إلى الوفد المصري من قريب أو من بعيد.

ولقد عرفت مصر غير تلك الأحزاب الكبرى، أحزابًا ذات برامج سياسية واقتصادية تقترب من الإشتراكية: إذ أنشأ محمد أفندى غانم في أواسط عام 1907 الحزب الجهوري المصري ميبراً عن أراء بعض المثقفين المصريين المتاثرين بالثورة الفرنسية والمبعوثين لأسرة محمد علي كما أنشأ الدكتور حسن فهمي جمال الدين في عام 1909 الحزب الإشتراكي الماركسي الذي نص في برناجمه على ضرورة تحسين حال الفلاح والتجديد ساعات عمله في الحقل وضرورة حصوله على نصيب معين من العائد السنوي للأرض التي يعمل بها وفق جهده، ومنح معاش العجزة والمرضى والفلاحين، وكذلك قام جماعة في حالة 1918 من كتاب جريدة السفور مثل محمود عزيم ومنصور فهمي وعزيز ميرم ومحمد حسين هيكل وسالم قا إنشاء الحزب الديمقراطي الذي كانت مبادئه تميل إلى الاشتراكية وتدعم لتحقيق الديمقراطية الصحية.

ويطول بنا المجال لو رجعنا تعد تلك الأحزاب التي عبرها تاريخنا الحزبي العربي وأن نشير ولـ لمجرد الإشارة إلى ما حققته بعض تلك الأحزاب على طريق الديمقراطية وإلى بعض ما قامت به تلك الأحزاب من أخطاء دفع الشعب ثمنها كما دفعت هي أيضاً الثمن مضاعفاً والذي يستطيع أن نقوله في
هذا المجال إجمالاً، بدون تفصيل أن الحياة الحزبية في مصر رغم المأخذ التي وجهت إليها ورغم السلبيات التي وقعت فيها ورغم إلا أنها قد أدت واجبها أو بعض واجبها إذا راعينا حيداً ظروف نشأت كل حزب والعوامل التي كانت تسيره والقوى التي كانت تدفعه إلى العمل وكذلك القوى التي كانت تحول بينه وبين العمل.

وإعتقادي الخالص على ضوء دراساتي لتاريخنا القومي أن بعض أحزابنا السياسية وعلى ضوء الظروف التي كانت تحيط بها قد قامت بواجبها خير قيم وقد ساهمت بعض تلك الأحزاب بما كانت تملك من طاقات وطنية وطلاع ثورية في التمهد لثورة 1952 وإعتقادي الخالص أن بعض السلبيات التي وقعت فيها ثورة 1952 والتي أدت إلى بعض الهزائم المرة كالانفصال الذي تم في سبتمبر 1961 ونكبتنا في 5 يونيو 1967 ما كانت لتقع أو عن كثب ما كانت لتقع بدق الصورة المفاجئة والعنيفة بل والمشيئة لو كنا نعيش في حياة حزبية نظيفة يحترم فيها كل رأى مهما كان معبراً عن قلة من الناس.

وأعود بعد ذلك العرض التاريخي الوجز رغم أنه شغل حيزاً كبيراً من المقال إلى الحديث عن ذلك القرار الثوري الخطر الذي إنجزه الرئيس وألقائه محمد أنور السادات بِاسم الشعب وإنطلاقاً من أهداف ومبادئ ثوريتي 23 يوليو 1952، 15 مايو 1971 بتحويل التنظيمات الثلاثة إلى أحزاب ذلك القرار الهام الذي أعاد حرية العمل السياسي لأبناء الشعب بعد أن حرم منها طوال عشرين عاماً كاملة أما بسبب أحداث وتطورات بل وأهلها كانت تجعل الأمر يكاد يفقد الأمل في أن يرى هذا الحلم الكبير يتحقق وأما بسبب استمرار كثير من الإجراءات الإستثنائية بعد أن إنتهت ضرورتها وما ولد هذا من عقليات نيبت في طريق الثورة كالعشاب الطفيلي وأرادت أن تظل وصادمة على الشعب، والذي لا يشك فيه ولا جدل أن شعبنا بجميع طوائفه وهوياته وتنظيماته قد سعد إلى أبعد حدود السعادة بالعودة إلى النظام الحزبي بعد تلك الانتخابات التي قال فيها الشعب وبما لأول مرة في تاريخه النبائي كلمته بملء حريته دون حجر على حرية أحد في الترشيح لمناصبه الانتخابات وكانت كل الانتخابات السابقة تشترط عضوية الاتحاد الإشتراكي بالنسبة للمرشحين ودون فرض وصاية أو تدخل من أحد في اختيار الناخبين لمرشحيهم وقد ضاعف تكوين الأحزاب الجديدة من مسؤولية الشعب إذ أصبح الشعب مطالباً بالعمل على إنجاح تلك التحريث كما أصبح الشعب مطالبًا بغض رقابة شعبية إيجابية وجادة على كل ما تقوم به تلك الأحزاب من أعمال وتصريفات لقد أصبح نجاح الأحزاب في أداء رسالتها أمانة وطنية في عقق كل مصر وعربية ولقد وضع الرئيس السادات في خطابه الهام...
والخطير في إفتتاح الدورة الجديدة لمجلس الشعب بعض المبادئ والنصوصات للعمل الحزبي والوطني.

في تلك المرحلة الجديدة من مراحل نضالنا القومي وفي مقدمة تلك المبادئ والنصوصات.

كل حزب حر في أن يمارس نشاطه الوطني في حدود القانون والدستور.

من حق كل حزب أن يمارس حركته لكي يصل يوماً إلى تسلم السلطة.

يوجد فارق بين الصراع الحزبي البناء والمطلوب والصراع على السلطة غير المطلوب.

علينا أن نتخذ القرار وأن نبدأ الممارسة ومن خلال الممارسة الفعلية علينا أن نواجه المشكلات الفعلية وأن نجد لها الحلول المناسبة ساتكون حلولاً حقيقية ولاست حلاً إفراطية ومأخوذة من كتب قد لا تمت لظروفنا ومجتمعنا بأي صلة.

أن الديمقراطية السليمة ليست مجرد قيام أحزاب ولكن الممارسة السياسية للأحزاب والمبتكرين.

وكل المنظمات الجماهيرية التي تصنع من مجموع حركتها الديمقراطية السليمة قد تكون ديمقراطية سليمة أو قد تتعكس فتكون ديمقراطية فاسدة لا تثبت أن تبتعد عن الشعب وتقضي على نفسها.

الديمقراطية طريق ليس له نهاية بشرط أن تكون خطواتنا على الطريق ثابتة وممارستنا سليمة وتصرفاتنا مسئولة ومن أجل هذا نضع للفئنين المنظمة للأوضاع الجديدة ضوابط للممارسة السياسية الحزبية ضوابط حازمة وممنة في نفس الوقت.

أنا في تلك المرحلة اللى نبدأ فيها عبناً جديداً من الديمقراطية السليمة القائمة على تعدد الأحزاب.

مطالبون بأن نستفيد إلى أبعد حدود الاستفادة من دروس تاريخنا الحزبي المليء بالعطيات وبالعبر ولعل في مقدمة ما يجب أن نستفيد منه وعلى سبيل المثال لا الحصر فإن حزب الأغلبية كما رأينا في الفترة ما بين 1923، 1952 بفقد الكثير الكثير عندما يعتمد على أن له الأغلبية الشعبية والبرلمانية فلا يضاف من كفاحه ونضاله من أجل الانتخابة بذلك الأغلبية بل من أجل زيارتها كما أنه يفقد الكثير الكثير عندما يقف من أحزاب الأقلية موقف الخصم العنيف العنيف يحاول أن يحجز على حريتها أو يحاول حرمانها من أن تبدى أرائها بكل صراحة ووضوح كما أن المعارضه أيضاً تخسر الكثير الكثير عندما تتغنى من كل ما تفعله حكومة الأغلبية موقف الخصومه الناعمة وعندما تعارض لمجرد المعارضة وعندما تعمل فقط من أجل إجهاد الحكومة ومن أجل الوصول إلى الحكم ولقد دفع شعبنا الكثير الكثير من جرائ الصراع الحزبي الذي يستهدف الاستمرار في الحكم ولا شيء غير الاستمرار في الحكم أو الوصول إلى الحكم ولا شيء غير الوصول إلى الحكم.
ولقد أتاح لنا هذا الأسبوع الدكتور جمال العطيفي وزير الإعلام والثقافة فرصة اللقاء على مدى ثلاث ساعات بالدكتور مصطفى خليل الأمين العام للإتحاد الإشتراكي العربي والأستاذ محمود أبو وافهة سكرتير عام حزب مصر والأستاذ مصطفى كامل مراد مقرر حزب الأحرار الإشتراكيين والأستاذ خالد محي الدين مقرر حزب التجمع الوطني التقدمي وكذلك الدكتورة سليمان الطماوي عميد كلية حقوق عين شمس وطبيعة الجرف وعبد الحميد حديثي الأستاذان بكلية حقوق القاهرة والزمناء الأستاذة جلال الدين الحمامصى وعلى حمدى الجمال ومحسن محمد ولطفى الخولى كان اللقاء فرصة طيبة للحديث عن بعض التصورات لبداية مرحلة العمل العربي وعلي لا أنهم بالبالغة إذا كلفت أن هذا اللقاء الذي وعد الدكتور جمال العطيفي بأنه ينكر كل شرارة على الأقل وهذا اللقاء الذي بدأ التليفزيون المصري يؤدى به واجبه في الإعلام السياسي على نطاق واسع وبصورة رائدة هو من أروع اللقاءات السياسية .

الأمر الذي يفرض علينا أن نتوجه أولاً بالشكر الجميل للدكتور جمال العطيفي على هذه الزيارة الرائعة وعلى هذه الخلوة الموفقة الرايدة كما يفرض علينا أن ندعو إلى تكثار مثل هذه الندوات في كثير من المجالات الإعلامية والسياسية والذي أستطاع أن أقوله أيضاً في هذه العجالة وعلى ضوء الظروف الجديدة التي حدثت في الأسبوع الماضي وعلى ضوء المناقشات التي دارت بين المسؤولين عن الأحزاب الثلاثة وأساتذة القانون الدستوري وزملائنا الصحفيين أدى لا أحد أبداً الان إيه ضرورة ونحن في بداية مرحلة جديدة من العمل الحزبي إطلاق حرية تكوين أحزاب جديدة وله من أفضل الأمور أن ندعو تلك التجربة الجديدة تطور إلى ضوء الممارسة الفعلية وأن تكون كل جهودنا في هذه الفترة على تشجيع قيام الأحزاب الثلاثة على القيام بدورها الوطني وبعد فترة أرجو أنها تعود نعيد تقييم الموقف من جديد فما أن نتكفى بالأحزاب الثلاثة وأما أن نزيد العدد بما يتفق وطبيعة المرحلة وتجاربها وإيجابياتها وسبلاتها .

كما أمنى أرى البقاء على الإتحاد الإشتراكي بإعتباره مثلاً لتحالف قوى الشعب العامل والوعاء الذي يحكم العمل الوطني 

وإذا كان البعض قد تصور أن بد الإتحاد الإشتراكي نهائياً عن الأحزاب كما أشار السيد الرئيس في خطابه بمجلس الشعب معناه إلغاء الإتحاد الإشتراكي فإننا نلتئم النظر إلى فترة أخرى وردت في ذلك الخطاب وهي الخاصة بضرورة النص في النظام الأساسي للإتحاد الإشتراكي على تنظيم نشاطات الأحزاب ووجود رقابة على مواردها المالية كما أن الإتحاد الإشتراكي هو وبالرغم من كل سبيطاته في
الماضى يجب أن يكون بيت العائلة بالنسبة لكل القرى الوطنية وحول علاقة الصحافة بالأحزاب الثلاثة فقد قررتونا وسمعنا إفراحات عديدة حول هذا الموضوع وأبداؤنا أن أحدًا لا يختلف في أن من حق كل حزب أن تكون له صحفية حزبية يعبر من خلالها عن أرائه ويتوجه عن طريقها إلى الجماهير المنضمة إليه على أن تظل الصحف القائمة اليوم مملوكة للشعب الممثل في الاتحاد الاشتراكي وأن تبتكر كل صحية الفرس العرفانية للأحزاب الثلاثة نشراً تزيد ذؤابه من أخبار ومقالات وتحويل هذه الصحافة القائمة اليوم لتكون لسانًا لهذا الحزب أو ذاك هو في رأيي اقتراح غير عملي فإن الصحيفة أية صحافة في العالم ليست مجرد مبان أو مطابع وإنما هي تاريخ وталاب وخطط سياسية وصحافية التزمت بها أمام الملايين من قراءها عبر سنوات طويلة ولا يمكن لنا أن نفاجئ هؤلاء الملايين الذين ارتباطاً بهذه الصحيفة أو تلك لنقول لهم سوف لا تكون هذه الصحيفة لكم وإنما ستكون لقراء جديد ممن ينتمون إلى هذا الحزب أو ذاك أما ما يثيره البعض حول اختيار المشرفين على تلك الصحافة فأنا شخصياً أفضل أن يعينى أو يفصلنئ أخرى السادات القائد والزعيم من أن يعينى أو يفصلنئ رئيس هذا الحزب أو ذاك لقد مرت بنا ظروف كان التعويض أو الفصل في دنيا الصحافة يتم بمجرد قرار فردى يملكه صاحب تلك الصحيفة أو غيره من المشرفين عليها أو الممولين لها الأمر الذي كان ينبغي تمامًا وجود حرية للصحافة والذي يجعل الصحافي أياً كان وزنه السياسي أو المهني أمير رغبة شخصية لهذا المالك أو ذاك.

أن كفالة الحق المتساوٍ لكل حزب من الأحزاب في نشر نشاطاته وأخباره وإتجاهاته يمكن أن تجنينا كصحفيين وكمجتمع محتفل في عمليات تقسيم الصحف اليومية والإسبوعية ذات التاريخ القديم وذات التقاليد العريقة إلى بين ويسار ووسط فلننشئ إذن ولدينا الإمكانيات البشرية والمادية الصحافية لكل حزب وتنق صفحنا القائمة اليوم مملوكة للشعب كل الشعب ناطقة باسم الشعب كل الشعب ببدلاً من المجازفة بمستقبل أضخم قوة إعلامية يملكها شعبنا العظمى ونتصدر وبسرعة قانونًا ينظم عمليه إقامة الأحزاب ويحدد واجباتها وحقوقها ولناحاول أن نجذب صيغة نوع من العلاقة التي تربط بين الأحزاب الثلاثة ليكون هناك نوع من التنسيق وخاصة في المجال الخارجي.